REPÚBLICA PORTUGUESA

MINISTERIO DE RELACIONES EXTERIORES PARAGUAY
PARAGUÁI TETÃNGUÉRA NDIVE JOKUPYTYRÃ MOTENONDEHA

المملكة المغربية
المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان
Délégation Interministérielle aux Droits de l'Homme
Interministerial Delegation for Human Rights

Permanent Mission of the Kingdom of Morocco to the UN
Mission Permanente du Royaume du Maroc auprès de l'ONU

UNIVERSAL RIGHTS GROUP

UNITED NATIONS HUMAN RIGHTS OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER

لقاء رفيع المستوى حول: "الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع: تعزيز التعاون، تشجيع العضوية، وتقديم الإطار التوجيهي لمراكش"

على هامش الدورة 58 لمجلس حقوق الإنسان

25فبراير 2025، من الساعة 14:00 إلى 15:00، القاعة XXIV، قصر الأمم

المذكرة المفاهيمية

1. السياق

تُعد الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع (NMIRFs)[1] آليات أساسية لضمان فعالية إعداد التقارير وتتبع تنفيذ الالتزامات والتوصيات الدولية لحقوق الإنسان على المستوى الوطني. كما تُشكل إطاراً مؤسساتياً حكومياً يُسهل التفاعل بين الدول والآليات الدولية لحقوق الإنسان، وضمان تتبع منهجي لتوصيات هيئات المعاهدات، والاستعراض الدوري الشامل، والإجراءات الخاصة.

ونظراً للدور الرئيسي الذي تلعبه هذه الآليات، عزز المجتمع الدولي جهوده الرامية إلى إحداثها وتعزيزها، من خلال مجموعة أصدقاء الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، بقيادة البرتغال، إضافة إلى الرفع من عدد التوصيات الصادرة في هذا السياق في إطار الاستعراض الدوري الشامل. وقد انعكس هذا التوجه في العديد من قرارات مجلس حقوق الإنسان، كان آخرها القرار 33/51، برعاية كل من الباراغواي والبرازيل، والذي يدعو إلى تبادل التجارب بين الدول وإلى إنشاء قطب معرفي رقمي لدعم تبادل الخبرات والممارسات الفضلى.

وفي إطار هذه الجهود، واستنادًا إلى **إعلان مراكش**، الذي اعتُمد في دجنبر 2022 خلال الندوة الدولية الأولى للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع بالمملكة المغربية، تم إحداث **الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع** باعتماد **إعلان أسونسيون** في ماي 2024 خلال الندوة الدولية الثانية للآليات الوطنية، التي استضافتها الباراغواي. تهدف هذه الشبكة، التي تضم اليوم 24 عضوًا، إلى تعزيز التعاون، وتبادل الممارسات الفضلى، وتشجيع إحداث آليات وطنية فعالة على المستوى العالمي.

وقد شكَّل حوار جليون العاشر لحقوق الإنسان (أكتوبر 2024) محطةً مهمة في إطار هذه الدينامية، باعتماد الإطار التوجيهي لمراكش، وهو وثيقة مرجعية قائمة على الممارسات الدولية الفضلى لمساعدة الدول على إحداث وتعزيز آلياتها الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع.

[1] **NMIRFs :** National Mechanisms for Implementation, Reporting, and Follow-up

وفي هذا السياق، تنظم المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان للمملكة المغربية، بصفتها منسق اللجنة التنفيذية للشبكة الدولية[2]، بشراكة مع البعثات الدائمة للمملكة المغربية، والباراغواي، والبرتغال، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، ومنظمة مجموعة الحقوق العالمية، لقاء رفيع المستوى حول الشبكة الدولية للآليات الوطنية، التي تم إحداثها في أسونسيون، من أجل عرض الإطار التوجيهي لمراكش وتقديم الخطوات المقبلة.

2. أهداف اللقاء

- تتبع إحداث الشبكة الدولية للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع، المعتمد في أسونسيون.
- تتبع مخرجات حوار جليون العاشر وعرض الإطار التوجيهي لمراكش كوثيقة مرجعية؛
- تقديم الخطوات المقبلة، بما في ذلك الندوة الدولية الثالثة للآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع التي ستحتضنها لشبونة هذه السنة، والحلقة الدراسية الثانية والقطب المعرفي الرقمي المنصوص عليهما في قرار مجلس حقوق الإنسان 33/51.

3. برنامج اللقاء (مداخلات تليها أسئلة وأجوبة)

الجلسة الافتتاحية:
- **معالي السيد عبد اللطيف وهبي**، وزير العدل، المملكة المغربية
- **معالي السيد ماريو راؤول كانو ريتشياردي**، السفير الممثل الدائم لجمهورية باراغواي
- **معالي السيد فولكر تورك**، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان **(TBC)**

المداخلات:
- **السيدة فاطمة بركان**، الكاتبة العامة للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، المملكة المغربية
- **السيد محمد سيسي غورو**، مدير شعبة مجلس حقوق الإنسان وآليات المعاهدات، المفوضية السامية لحقوق الإنسان

الكلمة الختامية:
- **معالي السيد نونو سامبايو**، نائب وزير الشؤون الخارجية والتعاون، البرتغال

مسير النقاش: **السيد مارك ليمون**، المدير التنفيذي لمنظمة مجموعة الحقوق العالمية

اللغات المستعملة: الإنجليزية والفرنسية، مع الترجمة الفورية.

[2] تضم اللجنة التنفيذية للشبكة حالياً الآليات الوطنية للتنفيذ وإعداد التقارير والتتبع لكل من المملكة المغربية والباراغواي والبرتغال.